رئيس قطاع الاعلام باللجنة العليا للانتخابات لـ «الثورة»:

٢٧ ابريل مـــثّل المحطة الأولى للاصلاحات السياسية في اليمن

▫.. أكد الأخ عبده محمد الجندي - رئيس قطاع الاعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا للانتخابات أن يوم السابع والعشرين من ابريل مثّل المحطة الأولى لعملية الاصلاحات السياسية والديمقراطية في اليمن.. مشيراً الى أن التجربة الديمقراطية اليمنية تتجذر يوماً بعد يوم ولا أحد يستطيع أن يتراجع عن الديمقراطية.

وأوضح الجندي في حديث لـ «الثورة» بمناسبة ذكرى يوم الديمقراطية في بلادنا (٢٧ ابريل) أن هناك حوارا يجري حول مسألة تعديل النظام الانتخابي وأن التجربة تكشف أن هناك حاجة الى المزيد من التطوير للعملية الانتخابية.

حوار/ عبدالعزيز الهياجم

النظام الانتخابي سيعدّل .. ومراجعة جداول الناخبين ستتم قريباً

المحطة الأولى

● منذ عام ١٩٩٣م أصبح يوم ٢٧ ابريل هو يوم الديمقراطية في بلادنا.. ماذا يمثّل هذا اليوم برأيكم؟!

– هذا اليوم يمثّل أول محطة انتخابية برلمانية أسست لغيرها من المراحل التالية مؤكدة بذلك أن الانتخابات هي بوابة الديمقراطية، وأن الديمقراطية الهادفة الى احلال حكم الشعب نفسه بنفسه كما عرّفها اليونان لا تتم إلا من خلال ممارسة الانتخابات الحرة والنزيهة التي يتاح فيها سواءً للمرشحين المتنافسين أو للناخبين أجواء سليمة لممارسة ارادتهم الحرة في انتخاب من يجدون فيه القدرة على تحمل المسئولية سواءً كانت تلك المسئولية تشريعية أو رقابية كما هو حال مجلس النواب أو كانت مهمة تنفيذية كما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورة باعتباره رمز السلطات الثلاث.

والأمر نفسه أيضاً انتخاب السلطات المحلية التي تعنى بتطوير المديريات والنواحي وتقوم بدور فاعل في مسار التنمية المختلفة.

وبالتالي فكما أن يوم ٢٢ مايو كان مناسبة عظيمة لتحقيق هدف بحجم الوحدة سيتذكر الشعب اليمني دائماً وباستمرار أن يوم ٢٧ ابريل كان أول محطة انتخابية في ظل الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والهادفة الى تحقيق التداول السلمي للسلطة.. ومعنى ذلك أن هذا اليوم سيظل محفوراً في ذاكرة الشعب جيلاً بعد جيل باعتباره أول مناسبة لتحقيق الارادة الشعبية في اختيار سلطات الدولة المختلفة.

الديمقراطية هي الحل

● ٢٧ ابريل ١٩٩٣م جاء بعد فترة وجيزة من تحقيق الوحدة وانتقال اليمن من نظام الحزب الواحد في كلا الشطرين الى نظام التعددية والانتخابات، وبالتالي كان هناك من يعتقد أن اليمن يتجه بتلك الانتخابات ربما الى دائرة الاقتتال أو العنف بالنظر الى عمر التجربة القصير.. ماهو تعليقكم؟!

– الحقيقة أنا أنظر الى أن ٢٧ ابريل كان انعكاساً لارادة صناع ذلك الحدث العظيم المتمثل بالوحدة، لأن الوحدة قامت على أساس الديمقراطية.. وبغض النظر عن محاولة البعض الالتفاف على ارادة الناخبين والخروج على الشرعية الدستورية إلا أن مسار التجربة المتلاحق أعاد لكل الذين شاركوا في تلك الأخطاء سلامة التفكير، وبالتأكيد أدرك الجميع ولو بعد منازعات وتضحيات بأن الديمقراطية تقوم على ركيزتين أساسيتين أو سلطتين قانونيتين: سلطة تحكم، وسلطة تمارس المعارضة بدافع الحرص على مصلحة الشعب.

ومثل هذه المناسبة تذكّرنا بأخطاء لكن يظل ما حدث في ٢٧ ابريل من محطات انتخابية هو الأساس الذي سارت عليه جميع التجارب الانتخابية سواءً البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية.

التجربة تتجذر

● بعد كل هذه المحطات هل تعتقدون أن التجربة الديمقراطية قد تجذرت؟

– أنا أعتقد أن التجربة تتجذر يوماً بعد يوم، ولا أحد يستطيع أن يتراجع عن الديمقراطية وأن الصندوق هو صاحب القول الفصل في العبور الى السلطة أو الى المعارضة وأن على السلطتين معاً التعايش في نطاق رحمة الاختلافات والابتعاد عن لغة الكراهية والحقد التي لا تخلف سوى الدماء والدمار والدموع.. وهاهي المتغيرات الدولية تؤكد يوماً بعد يوم أن الشعب اليمني كان من الشعوب العربية السباقة الى الاصلاحات السياسية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وحقوق الانسان ومساواة المرأة بالرجل وغير ذلك من الاصلاحات ذات الصلة بحقوق الانسان وحرياتهم.

ولا يفوتنا في مثل هذه المناسبة أن نشير الى الدور التاريخي العظيم الذي قام به ولا يزال فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح الذي استطاع في أصعب الظروف أن يحافظ على منجزات بحجم الوحدة وبحجم الديمقراطية، والذي انتهج سياسات اتسمت بالعقلانية وبالحرص النابع من حجم المسئولية وما ترتب على ذلك من تضميد الجروح وإعادة الثقة بين أبناء الشعب الواحد.

سلسلة من الاصلاحات

● ولكن البعض يرى أن نتائج انتخابات ١٩٩٣م ربما أفرزت توليفة برلمانية وسياسية متوازنة ونموذجية وفقاً للمعايير الديمقراطية.. فهل صحيح أن التجربة تراجعت في الاستحقاقين البرلمانيين اللاحقين؟!

– هناك من يقيس القول من واقع موقعه، لكن المؤكد أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً في مجال الديمقراطية، وأن الانتخابات أصبحت هي وسيلة التنافس الوحيدة التي تعكس موقع هذا الحزب أو ذاك في نفوس الجماهير.. ولا يعني ذلك أن الذي كتب لهم الفوز سوف يظلون في صدارة دائمة وكذلك أيضاً الذين لم يكتب لهم الفوز.

غاية الديمقراطية أن يقتنع الطرفان أن هناك احتمال أن تكون في المعارضة وهناك احتمال أن تكون في السلطة.. ولذلك نلاحظ فعلاً أن انتخابات ٢٧ ابريل كانت نيابية لكنها امتدت عبر سلسلة من التعديلات الدستورية والاصلاحات السياسية الى كافة سلطات الدولة وزادت بالانتخابات الرئاسية، بالاضافة الى اتساعها الأفقي بانتخاب السلطات المحلية المعنية بمتطلبات المواطنين الخدمية والتنموية.

وبالتأكيد لا يستطيع طرف أن يزعم أن الانتخابات اللاحقة كانت أسوأ من الانتخابات السابقة، لا سيما وأن اللجنة العليا للانتخابات أصبحت هيئة دستورية يتم تعيينها من مجموعة يرشحهم مجلس النواب وأن اللجان المساعدة للجنة العليا للانتخابات التي تنفذ العملية الانتخابية هي عناصر مرشحة من جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية على قاعدة التوازن بين الجزب الحاكم وبين أحزاب المعارضة.. ناهيك عن سلسلة الضمانات التي كفلت للأحزاب والتنظيمات السياسية حق الرقابة وللمرشحين حق اختيار مندوبيهم الذين يشرفون على العملية الانتخابية من الألف الى الياء.. بالاضافة الى الرقابة المحلية عبر منظمات الجتمع المدني والرقابة الدولية ولذلك أستطيع القول أن الانتخابات تسير بحبس شهادة هذه المنظمات الدولية بشكل أفضل.

الأحزاب تتطور

● برأيكم.. هل الممارسة الحزبية تسير في نفس الاتجاه؟

– أعتقد أن الأحزاب باتت أكثر نضجاً ووعياً من أي وقت سابق لأن العبرة تؤخذ بتقبل هذه الأحزاب للنتائج أما ما تكتبه الصحف فهو ردود أفعال آنية سرعان ما تنتهي بالعودة الى ترسيخ شرعية الممارسة الديمقراطية.

برلمان الأطفال

● الاستحقاق الانتخابي اللافت مؤخراً كان تجربة انتخاب برلمان أطفال اليمن قبل أيام.. هل ترى أن مثل هذه التجربة ستؤتي ثمارها في بناء جيل ديمقراطي بمعنى الكلمة؟

– الديمقراطية هي فعلاً وعي ويتوجب علينا أن نشجع مثل هذه الانتخابات لأن التوعية الانتخابية يجب أن تلازم مسار أي تجربة انتخابية، وأن يتعوّد الأطفال على انتخاب برلماناتهم فهذا شيء طيب يرسخ في أذهان هؤلاء الذين هم أطفال اليوم ورجال الغد أن الانتخابات هي وسيلة الديمقراطية الوحيدة لتحقيق الهدف الاستراتيجي لأي تجربة ديمقراطية في احلال حكم الشعب، فبرلمان الأطفال تجربة في الدول الديمقراطية الناضجة ويجب علينا أن لا نقف موقف الاستغراب من مثل هكذا خطوة.

التعديل سيتم..

● اللجنة العليا لديها توجه بالنسبة لتطوير أو تعديل النظام الانتخابي الى أين وصلت الجهود على هذا الصعيد؟

– أي تشاور وحوار يهدف الى تلافي الأخطاء وجوانب القصور ان وجدت والهدف النهائي هو تطوير العملية الانتخابية.. بالتأكيد مهما توصلنا الى اتفاقات معينة على التعديلات لكن التجربة تكشف أننا بحاجة الى المزيد من التطوير.. فهناك حوار حول تعديل قانون الانتخابات وبالتأكيد عملية المراجعة ستتم.

● هل سيتضمن مثل هذا التعديل اعتماد القائمة النسبية كما تطالب كثير من أحزاب المعارضة؟

– هناك أشياء تندرج في إطار التعديلات القانونية وهناك أشياء يسبقها تعديلات دستورية وطرح القائمة النسبية مسألة تتنافى مع الدستور وتحتاج أولاً الى تعديل دستوري، وكما نعلم بأن تعديل الدستور لا يتم إلا من خلال استفتاء شعبي.

ودعني أقول لك أن الشعب اليمني وهو يمارس تجربته الديمقراطية الناشئة مازال يعلق الكثير من الآمال على المرشحين الفائزين ليس فقط من خلال ما يقومون به من تعديل للقوانين ورقابة على الحكومة، وانما من خلال ما يقومون به من خدمات لمناطقهم.. وفكرة القائمة النسبية قد لا تجد قبولاً من الأغلبية الساحقة التي كما قلت تظل على صلة بالمرشح بإعتباره ممثل المنطقة التي انتخبته، بالاضافة الى تمثيله للشعب بكامله.. وكما يعلم الجميع أن شخصية المرشح وثقة الناس به تلعب الدور الأكبر في النجاح أو الفشل بغض النظر عن الحزب أو التنظيم السياسي الذي ينتمي اليه.

الموقف من المرأة

● إذاً.. هل ستلبي مثل هذه التعديلات تطلعات المرأة اليمنية التي تطالب قياداتها بنظام «الكوته» لضمان وصول أكبر عدد من النساء الى البرلمان، خصوصاً وأنهن فشلن في ظل النظام الحالي في تحقيق نسبة معقولة خلال الدورات السابقة؟!

– لا يمكن لأي قانون أن يعطي امتيازات للناخبين على أساس الجنس لأن الكل مواطنون متساوون بالحقوق والواجبات.. ومسئولية نجاح المرأة تقع بدرجة أساسية على الأحزاب والتنظيمات السياسية المطالبة بإعادة النظر في موقفها من المرأة سواء داخل هيئاتها القيادية أو بين صفوف المرشحين، لاسيما أن المسجلات من النساء اقتربن من عدد الرجال المسجلين في قوائم الناخبين، ومعنى ذلك أن المرأة أصبحت هي القوة الانتخابية الثانية القابلة لقوة الرجل، ومع تقدم الوعي سوف تفرض المرأة نفسها في أي عملية انتخابية بصورة تحتم على الجميع مراجعة مواقفهم من المرأة والنظر اليها كمرشحة وكناخبة بدلاً من النظر اليها أو التعامل معها كناخبة فقط.

مراجعة جداول الناخبين

● الاستحقاقات الديمقراطية أو الانتخابية القادمة تتمثل في المحلية والرئاسية.. فهل بدأت اللجنة الاستعدادات لذلك؟

– الانتخابات المحلية والرئاسية ستكون في عام ٢٠٠٦م وسيتم خلال هذه الفترة مراجعة جداول الناخبين (التي تتم كل عامين وفقاً للقانون) وفتح الباب لمن يرغبون في تسجيل أنفسهم سواءً من أولئك الذين لم يتمكنوا من قبل أو لأولئك الذين بلغوا السن القانونية.

الأحزاب مسؤولة عن إخفاق المرأة برلمانياً

تأملات

محمد العريقي

يوم الديمقراطية

■. ارتبط تحول التحديث في اليمن بأيام وتواريخ حفرت واستقرت في ذهن المواطن اليمني ، يقف في مناسبات ذكراها ، ليكتشف حجم التطور النوعي الذي تحقق في مسيرة التنمية السياسية .

ويعد الـ٢٧ من أبريل مناسبة متميزة تذكرنا بيوم التحول الكبير نحو ترسيخ وتثبيت قواعد الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية .

ففي هذا اليوم من عام ١٩٩٣م شهدت اليمن أول عملية انتخابات برلمانية حرة ونزيهة شاركت فيها كل ألوان الطيف السياسي في تنافس انتخابي وفق قواعد اللعبة المنظمة لذلك ، وقادت إلى وصول ٣٠١ عضو لمجلس النواب.

ومثلت تلك الانتخابات أول انطلاقة ديمقراطية حقيقية استمرت في مسيرتها حتى اللحظة ، وستتواصل إنشاء الله بنضج وحيوية وفعالية أكبر في طريق المستقبل الواعد والمشرق .

إذا كان هذا اليوم يعتبر مناسبة عابرة للمواطن العادي يلمح من خلالها البون في الممارسة الديمقراطية وتجسيد الشعار إلى واقع ، فإن هذا اليوم يمثل للمتابع السياسي وكل المهتمين بالشأن الديمقراطي فرصة للتحليل والمراجعة والتقييم والتعاطي مع هذا الموضوع ، يقوم عندهم بربط الحلقات مع بعضها البعض .

فهم يدركون مساوئ النظم الشمولية التي عاشتها اليمن قبل أن تنعم بنظام الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير ، ويعرفون المناخ والأجواء التي دخلت الديمقراطية والعواطف الهوجاء التي اعترضتها ، وخرجت معافاة وسليمة إلى بر الأمان ، وانقشعت الغيوم الضبابية وبدأت الأفكار والرؤى والتصورات حول العديد من القضايا تطرح بشفافية وشجاعة دون أي معيق.

واقتضت عملية المراجعة والتقييم في أجواء الديمقراطية إلى فتح أفق نحو تعبيد طريق أوسع للديمقراطية ، وهذا ما نشهده كإنجازات متتالية ومتوالية يوماً بعد يوم .

من الإنصاف القول أن هذا كله جاء تعبيراً حقيقياً وتجسيداً عملياً لتمسك قائد مسيرة البلاد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي وضع قواعد البناء الشامخ للديمقراطية ليتواصل البناء في الارتفاع بملامح للمشاركة الفعلية لكل مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم اليوم بصورة أو بأخرى بإشاعة مفاهيم الوعي والنهوض والتقدم في كل ربوع الوطن .

إعلام أوروبا وإعلام أمريكا

ابراهيم بن عبدالله المعمري*

لا توجد مثالية في تناول وكالات الأنباء العالمية ولا حتى حياد تجاه قضايا العالم.

هذه الوكالات أول ما أبدأ الصباح أتصفح ما تبثه من أخبار وتقارير لكل صغيرة وكبيرة في دنيانا .

ففي العالم أربع وكالات كبرى للانباء، تربعت على عرش الأخبار. وبرغم التطورات المعلوماتية المذهلة في العقد الاخير، إلا ان الوكالات الأربع حافظت على مكانتها كمصدر رئيسي للمعلومات لأغلب صحف ووسائل الاعلام في العالم.

بعضها اوروبية ولها طابع أوروبي، وبعضها امريكي وطبعا نهجها امريكي وبينها يكاد المرء يكتشف أن الحياد يختفي أحيانا في تناول الأحداث.

بالعراق مثلا، تبرز الوكالات الاوروبية وبالذات الفرنسية والالمانية معاناة الامريكيين في هذا البلد، وبالطبع فإن اي حدث له عدة وجوه، كل وكالة تقرأ الوجه الأقرب لها.

اذا حدثت متاعب لواشنطن، فنجد ان الوكالات الاوروبية تركز عليها، وتستدعي التصريحات لتشكك في السياسة الامريكية في العراق وتبرزها بشكل لافت. أما رويترز واسوشيتدبرس فتقرأ الوجه الآخر، فمهما تأزمت الأوضاع.فإنها تخفف الوطء وتبرز اي تصريح يشكك في الذين يقومون بالهجمات وتستدعي المستقبل بقوة، تصاحبه بتقارير مكثفة عن ماضي الحكم السابق ومعاناته.

فكلما اشتدت الأزمة خرج صدام في الواجهة من خلال تسريب معلومات عنه.

من يقرأ وسائل الإعلام العالمية لن يعاني من اكتشاف حقيقة ان كلا "يغني على ليلاه".

صحيح ان الهامش الذي تتحرك فيه هذه الوسائل أرحب، لكنها في النهاية تخدم مصالح الدول التي تحتضنها والتي تمولها.

* رئيس تحرير صحيفة عمان